الجامعات ودورها الثقافي

أ.د. أسعد السحمراني

جامعة الإمام الأوزاعي – بيروت

تمهيد :

إن الجامعات تتوزع عادة في كليات ويتبعها أحياناً معاهد، ولو تأمل المهتم بالأسماء فقط لاستطاع أن يعرف أن هذه الأسماء تقوم على قواعد الاهتمام الشامل بالمجتمع، وإنها تلتزم مصالح أبناء مجتمعها، وتعمل من أجل النهوض بهم وسد حاجاتهم.

فالجامعة ليست جزيرة منعزلة ولا كهفاً يتواري فيه أهله عن الأعين، ويهجرون من حولهم وما حولهم، وإنما الجامعات منارات للعلم، ومعاقل لنشر الوعي، ورحاب يتفتق فيها الذهن إبداعاً واجتهاداً، واكتشافاً واختراعاً. لذلك لا يكون عمل الجامعات محصوراً في أن تمنح الشهادات والدرجات العلمية. ولكن أن تخرّج مجموعات من أبناء المجتمع تكون اهتماماتها شاملة، وترتبط بهموم الناس ومعاناتهم، أي يجب أن يكون المتخرجون من الجامعات بُناة مجتمع، وصنّاع حضارة، وجنودًا مخلصين من خلال التضحية والعطاء يحفظون أمتهم، ويدافعون عنها ضد أي أطماع أو خطر داهم.

إن الجامعات تشكل المستوى الأعلى في مراحل التعليم ولابد أن تعلو همة القائمين عليها إدارة وتدريساً، والمنتسبين إليها دراسة وتحصيلاً إلى مستوى طموحات أبناء الأمة وآمالها الثورية من أجل التغيير المنشود في مختلف الميادين والمجالات ليكون للأمة الموقع اللائق والمناسب لدورها بين الأمم والشعوب.

إن عطـــاءات الجامعـــات والمعاهد هي التي تنهض بأعباء عملية التنمية، وهذه التنمية تكون في الإنسان أولاً فهو الرأسمال الأساسي والأهم فـــي أيـــة عملـــية تقدمـــية، وعند هذه النقطة أي في الإنسان تلتقى الثقافة بالسياسة وبالاقتصاد وبالفنون والآداب، وفى ساحة الإنسان تلتقى الجامعات بالمجـــتمع، وفـــى هذا المستوى تبرز عبقرية الأمة وبالتالي يتحقق تقدمها وازدهارها.

ويفـــيد أن نقول هنا أن دور المدرسة في المراحل الدراسية ما قبل الجامعية يؤسس للمراحل الجامعية، وهنا تبرز مسألة هي: أن على الدول والمعنييـــن رســـم سياســـة تربوية مناسبة يتكامل فيها الدور في المراحل التعليمية كافة.

ونســـتعير هـــنا من مالك بن نبي تحديده لدور المؤسسات التربوية التي يجملها تحت اسم المدرسة فيقول: "ينبغي أن نعيد النظر في المدرسة، وأن لا نـــنظر إلـــيها من زاوية التجهيز، كما يُنظر إليها عادة، فالمدرسة ليســـت المكـــان المجهـــز بمقاعد ، وبما يكتب عليه، وسبورة نكتب عليها الأحرف الأبجدية، أو المعادلات الرياضية فحسب، بل هي قبل ذلك المعبد الذي يستشعر فيه الضمير بالقيم التي تكون تراث الإنسانية..

وبقـــدر ما تستعيد المدرسة معناها الأصيل، تستطيع القيام بدورها الثقافـــي وبالتالـــي دورهـــا السياسي، إذ السياسة حينئذ تكتسب بعداً وطنياً بفضـــل ما تهب لها الثقافة من تفتح على القيم التي اكتسبها الفكر الإنساني عـــبر الآلاف من السنين هنالك يتجانس عمل الدولة مع عمل الإنسانية بعد ما يكون قد تجانس مع عمل الفرد".

هذه هي المدرسة والجامعة التي تعمل وهي تنتمي إلى مجتمعها ثقافة وقيمًا ودورًا وعطاءً، من خلال إطارها المجتمعي الوطني والقومي تنفتح عالميا لتعطي وتأخذ دونما تبعية أو انعزال بل من موقع ومنطق التعامل بين مواقع المعرفة والعلم عالميا بما يحقق كرامة الإنسان المستخلف في الأرض .

الثقافة ودور الجامعات :

نعيش مع بدايات القرن الحادي والعشرين تحديات، وحالات من اللبس والغموض تجعل حالة من التخبط تطغي عند نفر من العاملين في الشأن التعليمي والفكري ، وهذا الأمر يترك بصماته السلبية على عالم المصطلح ورسم الدور بالنسبة للمؤسسات التعليمية والبحثية والعلمية عموما، وبالنسبة للأفراد خصوصا . ويكون من الضرورة بمكان العمل لتحديدات واضحة تلغي هذه الحالات من التشويش والإرباك .

إن الثقافة هي الهوية ومن خلالها تنطلق الخطوات الأساسية لأمة ولمسارها الحضاري كي يحصل الرشاد وينتفي التيه .

تأسيساً على ما تقدم نعرّف الثقافة بأنها خصوصية تبدأ مع الإنسان الفرد فى تفاعله مع ذاته، وما يؤمن به ، وتتبلور بفعلها حضارة أمة ما، وفيها خصائص وسمات وخصوصيات تشكل العامل الحاسم في تحديد الهوية.

لكل أمة ثقافتها لأنه لكل أمة هويتها ، والأمة التي تخترق ثقافتها تصبح فيها الأمور باتجاه نسخ هويتها، لذلك كان التصنيف بأن الغزو الثقافي من أخطر أنواع الغزو.

إن المؤسسات التربوية من مرحلة الحضانة إلى الدراسات العليا في الجامعات يكون واجبها أن تعد مناهجها ومقرراتها المنبثقة من روح الأمة ودورها الرسالي الحضاري ، وتأسيسًا على القيم الناظمة لمسيرة الأمة الحضارية ولمسيرة حياة المجتمع كي لا تكون دخيلة متناقضة مع ما في ضمير طلابها ، ومع ما يناسب ثقافتهم.

وهنا نعود من جديد إلى الثقافة لنحددها انطلاقاً من هوية المجتمع والأمة فنقول : الثقافة أمر ينطلق من ذات الإنسان ، ويحمل معنى التقويم والتنقية رقيا بهذه الذات باتجاه معاني الخير والحق والعدل والجمال، وسائر القيم. والثقافة في جوهرها عملية إطلاق للطاقات باتجاه توليد وعي جمعي يشكل الهوية التي تقود ، وتطبع الحضارة بطابعها، وهي عندنا العقيدة والنظرة إلى الكون، ومجمل المبادئ والأسس والقيم التي نؤمن بها ونلتزمها ونعمل على تطبيقها ، وهي كل ما يميز شخصية الأمة من لغة وفكر وفنون وعلوم وتقاليد وأعراف.....

إن ممارسة الدور الحضاري للأمة بالانطلاق من خصائص هويتها الثقافية يحتاج إلى من يقود هذا الدور وإلى مؤسسات وآليات، وهنا يأتي دور الجامعات والمؤسسات التربوية عموما فهي المعاقل التي تصون ثقافة الأمة من الغزو، وهي الحصون التي يستقوي بها رواد الحضارة ومبدعوها في مواجهة الطامعين أو المعطلين جهلا أو بسبب مزاعم التمسك بالموروث وقيم الماضي . وقد أشار إلى ذلك ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في المادة الرابعة وعنوانها : الأهداف. وفي هذه المادة الفقرتين: (هـ– و) وفيهما ما يلي:

هـ- جعل الثقافة الإسلامية محور مناهج التعليم في جميع مراحلها ومستوياتها .

و- دعم الثقافة الإسلامية وحماية استقلال الفكر الإسلامي من عوامل الغزو الثقافي والتشويه ، والمحافظة على معالم الحضارة الإسلامية وخصائصها المتميزة "

إن الجامعيين ليسوا سواء في مشاربهم الفكرية، وفي درجات وعيهم واهتمامهم، ولذلك فإن مواقفهم من الثقافة التي هي الهوية ليست واحدة أيضا، وقد قال مالك بن نبي في تصنيفهم: " تكشف لنا تجربتنا التأثير المشترك لعوامل من أصناف ثلاثة :

الصنف الأول وهو يتصل بالثقافة التي نريد صفها.

الصنف الثاني وهو يتصل بـ (لا ثقافة) موروثة نريد تصفيتها.

الصنف الثالث وهو يتصل بشيء نسميه: ما ضد الثقافة ، وهو يفرض علينا أن نكون في انتباه مستمر تجاهه.

وعلاقة السياسة بالثقافة تمر حتما بهذا الثالوث ، بحيث إذا فكرنا في الثقافة في بلد من العالم الثالث، وجب علينا أن نفكر باللحظة نفسها بالقوى غير الواعية التي تمثل اللاثقافة ، والقوى الواعية التي تمثل ما ضد الثقافة، وكلا القوتين تبدوان كقوة مشتركة تعمل في المحيط الاجتماعي ."

إن تأسيس الجامعات والمدارس وسائر معاهد العلم لابد وأن ينطلق من الهوية الثقافية ومن رسم الأهداف لخدمة أبناء المجتمع في مواجهة الجهل ومن أجل ردع أية حالة عداء لثقافة الأمة تزود بعض من دفعتهم أهواؤهم ومصالحهم إلى موقع التبعية .

إن الثقافة التي نريدها من أجل مسيرة حضارية سليمة يحملها غيورون على أمتهم تم إعدادهم في خط لا هو ما ضد الثقافة ، ولا هو اللاثقافة . ويفيد الانتباه إلى أن الناس معادن كما التربة مع ماء المطر وقد صنفهم النبي ﷺ في الحديث الشريف على الوجه الآتي: "مثل ما بعثني الله عز وجل به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا فكانت منها رقعة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير ، وكانت منها بقعة أمسكت الماء فنفع الله عز وجل بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا ، وكانت منها طائفة قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ"

إن حال الداخلين إلى أروقة الجامعات ينطبق عليها التصنيف الذي ورد في هذا الحديث النبوي، وبالتالي فإن واجب القائمين بمهمة التدريس والإشراف في الجامعات أن ينتبهوا إلى هذه الحقيقة كي يوزعوا الناس في الاختصاصات وبعد ذلك في درجات العناية والإعداد حسب استعداداتهم كي لا تضيع الجهود ، وكي لا توظف الإمكانات دون جدوى.

إن الارتباط بين الثقافة والسياسة والأخلاق يحمل الجامعات وسائر المؤسسات التربوية مسؤولية دينية وقومية ووطنية اجتماعية لا انفكاك منها، وبقدر ما تنهض الجامعات والمؤسسات التعليمية بهذه المسؤولية تتحقق الأهداف في ميدان الاجتماع الإنساني، والاقتصاد، والأمن، والاستقرار، وسائر ميادين الحياة.

مهمات مقترحة :

إن دور الجامعات دو إنمائي يشكل نقطة ارتكاز في عملية صناعة التقدم بالإنسان وبسائر مرافق المجتمع المادية والمعنوية، وإذا تعطل الدور الإنمائي للجامعات تفقد رسالتها، ومبرر وجودها.

لكن المسئولية ليست من اتجاه واحد؛ أي ليست الجامعات هي المسؤولة وحدها، وإنما هناك مسؤولية تجاه الجامعات وأمر التطوير والإنماء يقع على عاتق السلطات والجهات المسؤولة.

إن مسؤولية الجامعات يمكن إجمالها بما يلي :

١- دراسة واقع البلد والمجتمع الذي تكون فيه الجامعة كي تتعرف على حاجاته من أهل الاختصاص، وبعدها تنظم عملية القبول في الفروع والكليات، وكذلك المناهج والمقررات بما يوفر الطاقات البشرية العلمية المختصة، والتي تؤمن الأطر اللازمة وأن لا يكون التعليم، وتوزيع الاختصاصات عشوائياً أو أحادى الاهتمام بحيث تحصل التخمة في ميدان، ويكون النقص في ميدان آخر، فإن التأهيل يجب أن يتناسب مع سوق العمل، ومتطلبات الدفاع عن الأمة وصيانة أجيالها.

٢- عند التعرف على مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والفنية وسواها، وبعد تشخصيها تشخيصاً دقيقاً على القائمين على الجامعات – خاصة في الدراسات العليا – أن يوجهوا البحث العلمي باتجاه استكشاف الحلول الناجحة، ورسم المخططات، والمشروعات الملائمة للنهوض وحل هذه المشكلات.

٣- تشكل الجامعات المعاقل الرئيسة في معركة الحضارة، وفى الدفاع عن الهوية الثقافية، ولا يمكن لها القيام بهذه المهمات إن لم تنطلق في أساس نشأتها من ثوابت الشخصية الثقافية للأمة، ومن موقع الالتزام بقضاياها، وأن تكون لها برامج وهيئات تدريس يشكلون

الحصـــانة بحيث لا تخضع لوافد مسموم، ولا تقبل التبعية الفكرية منبهرة، بما عند الأمم الأخرى لأن مسار الحضارة في أمة يكون ضـــمن دورة ثقافـــتها، وهذا التحصين ضد أي غزو ثقافي واجب الجامعات قبل أية مؤسسات أخرى.

٤- الانكـــباب علـــى تراث الأمة تحقيقاً ودراسة لتنقيته من الشوائب، ولتجاوز السلبي منه، والذي لا حضور لـــه وليس لـــه فائدة عملية فـــي الواقع المعاش، وإبراز الإيجابي والمفيد منه في الحاضر كي يتحقق الاتصال بين الماضي المجيد والحاضر والمستقبل المنشود، وإذا مـــا تولت الجامعات التراث بالدراسة والتحقيق لنشر المناسب منه بعد ضبطه، ووضع الدراسات والتعليقات المناسبة حوله، فإنها تصادر دور المتاجرين بالتراث في عالم النشر أو استغلال التراث إلى غير الصالح العام.

٥- إن القائميـــن بمهام العملية التعليمية التربوية في الأغلب يتخرجون مـــن الجامعات لذلك واستكمالاً للدور يجب أن تسهم الجامعات في إعدادهـــم خاصة وفى مستويات تأهيلية يتلقون فيها طرق التدريس وأساليبه الفضلى، وكذلك يجب أن تشترك الجامعات من خلال أهل الاختصاص والخبرة في وضع الكتب المدرسية ورسم المنهجيات المناســبة لهوية وشخصية الأمة حتى لا تؤسس هذه المناهج على وافـــد أجنبي لا يناسب هو ما ضد الثقافة، أو على جهل وتعصب لموروث ميت فقد فعله وحيويته هو اللاثقافة.

٦- إن دوائر ومواقع الإدارة في الدولة عموماً يتخرج معظم العاملين فـــيها مـــن الجامعـــات وعلـــى قدراتهم وكفاياتهم مع أخلاقياتهم

والتزامهم القيم يتوقف الأداء السليم والمنضبط في دوائر السلطة، وإذا ما حصل تقصير في الإعداد فإن ذلك ينعكس سلباً على الإدارات العمومية ومنه ما يكون فوضى وفساداً تنحط بأدائها وتؤذى الوطن والمواطن.

٧- إن الجامعات من خلال أساتذتها ومتخرجيها معنية بتبسيط الموضوعات الفكرية والعلمية، وتقديمها لشعب الأمة على مختلف مستوياته العلمية من خلال وسائل الإعلام والاتصال، ومن خلال وسائل نشر المعارف بشكل يمكّنه من الاستيعاب والفهم والاستفادة.

٨- إن عمل الجامعات ودورها الأساسي في صيانة منظومة القيم في المجتمع لجهة صيانة الوحدة الوطنية من أشكال الفتن كافة، ولجهة درء المفاسد، ومحاربة كل حالة رذيلة وفساد أكان مصدرها خارجي تخريبي أو داخلي نابع من هوى وغواية.

وهذا الدور يستلزم الانتباه إلى مقررات الثقافة العامة الدينية والاجتماعية والداخلة في باب العلوم الإنسانية عموماً.

٩- يجب أن تتجاوز الجامعات الدور في الإعداد من أجل نيل الدرجات الجامعية، وأن تفتح أبوابها لاستيعاب كل طالب للمعرفة والعلم، وهذا يستلزم أن تضم الجامعات في أقسامها أقساماً للتأهيل والتدريب على كل جديد أو مطلوب على شكل دورات متخصصة لحاجة قطاع معين، وضم أوقات وإمكانات تناسب العاملين في هذا القطاع.

وأن يكون فيها كذلك مواقع ما خارج وفوق الدرجات الجامعية تستقبل التطور والاكتشاف والاختراع لتقدم مادته بعد ذلك لمن يحتاجها في عمله وعلمه.

أي أن تحقق الجامعات حلقة وصل لأبناء المجتمع من المختصين مع آخر ما تحصل في مجال اختصاصه العلمي والعملي، وأن تمكنهم من استيعاب كل تقنية جديدة.

هذه مقترحات ومهمات للجامعات، ولا تستكمل الدورة إلا إذا عرفنا مهمات السلطات المسؤولة تجاه الجامعات ولإنجاز الدور المطلوب منها، وعلى هذا الصعيد نقترح للسلطات والحكومات المهمات التالية :

١- تأمين ما تحتاجه الجامعات كي تسير فيها الأمور على الوجه المطلوب، وما هو مطلوب المباني اللائقة والتجهيزات الكافية ومن ضمن ذلك ما تحتاجه الجامعات من عدة التدريس، ومستلزمات البحث العلمي، ومن ذلك المكتبات والمختبرات والمشاغل ووسائل الاتصال وأدوات الطباعة ... الخ.

٢- توفير مناخ الاستقلالية للجامعات كي تختار أعضاء هيئة التدريس والباحثين ومن تتعاون معهم في إطار العملية التعليمية وحاجات البحث ضمن الشروط، ومع رعاية واقع البلد وعلاقاته لكن يجب أن يتم ذلك دون تدخل مباشر من الجهات التي ليس من اختصاصها ولا من خبرتها الوضع الأكاديمي، وقد لفتنا إلى هذا لأنه في بعض الدول تتدخل القيادة السياسية في تعيين أعضاء هيئة التدريس، والأخطر من ذلك أن السلطة تتدخل من خلال قرار في الترقيات الجامعية إلى رتبة الأستاذية، وهذه استباحة للقيم والأعراف، تفسد دور الأستاذ الجامعي.

٣- من واجب الحكومات والسلطات المعنية أن تعتمد الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤتمرات الأكاديمية المتخصصة مصادر وبنوكاً للمعلومات تستفيد من نتائج أبحاثها في تسيير مرافق البلاد بدل أن تبقى هذه الدراسات والنتائج في الخزائن، وتتكلف الحكومات المبالغ الطائلة في عقود تجريها مع جهات داخلية أو خارجية لدراسة ما أو لبحث مشكلة واقتراح الحلول لها.

٤- تحتاج الجامعات إلى قدر كبير من الممارسات الديموقراطية، مع مساحة معقولة تمكنها من ممارسة النقد والتصويب، وتتيح لها وللعاملين فيها أساتذة وطلاباً وباحثين أن يبدعوا لأن الإبداع لا يكون مع الظلم والقمع، وإنما الإبداع قرين الحرية، وهذا يستلزم عدم تدخل الجهات البوليسية أو الأمنية في عمل الجامعات، أي من الواجب أن تراعى حرمة الجامعات والمؤسسات التعليمية عموماً، وأن لا يحصل تدخل أو دخول إليها إلا فى حالات قليلة تبلغ فيها الأمور حد تهديد أمن المجتمع واستقراره ويكون ذلك بعد دراسة قضائية متأنية وضمن ضوابط تبقى للجامعة حرمتها.

يبقى أن نتحدث عن دور كليات الدراسات الإسلامية والعلوم الدينية، وكليات المجتمع بمختلف تخصصاتها، فهذه يجب أن تشكل من خلال مجالسها العلمية وهيئاتها البحثية المتخصصة مرجعية علمية ومصدراً للمعلومات لتشخيص المشكلات ولاقتراح الحلول بدل أن يكون الارتجال والانفراد سيد الموقف عند بعض المعنيين.